

بقع ساخنة وصلات ضعيفة

تعزيز الأمن النووي في عالم متغير

توميهيرو تانيغوشي و أنيتا نلسون

السياق المتطور للأمن النووي

حقبة الحرب الباردة

في أوج الحرب الباردة، هيمن "الردع النووي" و "الانتشار النووي" على جدول أعمال الأمن النووي العالمي. وفي إطار الاستراتيجيات الأمنية الوطنية أخذت الدول بعين الاعتبار التهديدات المهمة ذات الحدّة العالية والاحتمال المنخفض - أي نزاعات نووية مبنية على السلوك العقلاني الذي يمكن توقعه لخصوم معروفين على مستوى الدول (تعرف أيضاً "بنظرية الطرف الفاعل العقلاني"). أدت البنية الأمنية ثنائية القطب إلى ظهور مبدأ "عقيدة الردع النووي".

إن القلق من أن تكتسب دول أخرى المقدرة اللازمة للحصول على الأسلحة النووية (الانتشار "الأفقي") أدى في النتيجة إلى إقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام 1968. وفي حين منعت المعاهدة الدول التي لا تمتلك السلاح النووي من الحصول على الأسلحة النووية، استمر الانتشار "الشاقولي"، الذي يشمل تطوير ونشر أسلحة نووية أكثر إتقاناً في تعقيدها، بين الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية.

تُعدّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي مضى على سريان مفعولها الآن أكثر من ثلاثة عقود، واحدة من أكثر المعاهدات الدولية نجاحاً. وفي الستينيات من القرن العشرين، كان يُخشى أن يرتفع عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى 20 دولة وأكثر، ولكنه

تُعدّ الحماية من الإرهاب النووي إحدى المسائل الحساسة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. ولا بد من مواجهة أبعاد وأساليب جديدة للأمن تحمل طابع التحدي.

كان الاهتمام الأمني الدولي الرئيس، خلال الحرب الباردة، ينصب على الخوف من الحرب النووية وانتشار الأسلحة النووية. لكن، في فترة ما بعد الحرب الباردة، ظهرت تحديات أمنية جديدة، اعترفت بالحاجة إلى تقوية الأسلوب الدولي للحماية المادية من المواد النووية.

في الفترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، شملت تعليمات التهديد الاستخدام الإرهابي المحتمل لجهاز تفجيري نووي مرتجل، واستخدام جهاز التبديد الإشعاعي (RDD) والهجمات على مؤسسات نووية، أي القيام بأعمال تخريبية. تشير هذه التهديدات إلى الحاجة إلى تقوية شاملة لأسلوب الأمن النووي العالمي مع الانتباه إلى "الوصلات الضعيفة" التي يمكن أن تقدم أهدافاً سهلة للإرهابيين والمجرمين.

يناقش هذا المقال بعض المفاهيم الأساسية والتحسينات في مجال الأمن النووي؛ ومخلفات الحرب الباردة وظهور تحديات جديدة في جدول أعمال الأمن النووي العالمي في الفترة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر؛ وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA لتقوية أسلوب الأمن النووي العالمي. تؤدي الوكالة IAEA دوراً مهماً ومتنامياً، ومع ذلك هناك حاجة لمزيد من التدابير.

ظل مقتصرًا على ثماني دول تقريباً، ويرجع معظم الفضل في ذلك إلى المعاهدة NPT. وبينما لم يتم تحقيق التنبؤ بنزع السلاح النووي المدرج في المادة VI من المعاهدة على النحو المتوقع، فإن المعاهدات ثنائية الأطراف لنزع السلاح والتخفيض الطوعي للأسلحة النووية قد قللت من المخزون الاحتياطي العالمي للأسلحة النووية عما كان عليه في الحرب الباردة.

حقبة ما بعد الحرب الباردة

كانت نهاية الحرب الباردة تتسم بانتقال من بنية ثنائية الأقطاب للأمن العالمي إلى علاقات دولية أكثر تعقيداً. لقد ظهرت مخاطر متزايدة بالنسبة إلى النزاعات الوطنية والإقليمية منخفضة الحدة مع تهديدات جديدة وأكثر تبعثراً تشمل عدداً كبيراً من الأطراف الفاعلة: مجرمين أو إرهابيين، يعملون مع شبكات عبر الحدود.

إن اكتشاف برامج التسلح النووي السرية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي في كل من العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (DPRK) حث على وضع البروتوكول الإضافي النموذج وتبنيه لحماية الاتفاقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي نتج عنه عدد كبير من الدول يوجد على أراضيها أسلحة نووية وهي مسؤولة عن مواد نووية. كما أن تفكيك الأسلحة النووية نتج عنه كميات هائلة من مواد نووية صالحة لصنع الأسلحة متروكة في منشآت التخزين.

إن العديد من حالات الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أدّى إلى إدراك الحاجة إلى تقوية النظام الدولي للحماية المادية. في عام 1999، دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جملة ما دعا إليه، إلى تشكيل مجموعة مفتوحة من الخبراء لفحص الحاجة إلى تقوية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (CPPNM). لقد استكمل العمل في عام 2003، عندما قُدّم إلى المدير العام للوكالة الدولية IAEA تقرير يحتوي على عدد من المقترحات لتقوية هذه الاتفاقية.

فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر

أظهرت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة مستوىً جديداً، وتفانياً وتنظيماً لدى المجموعات الإرهابية، استحثت المجتمع الدولي على إعادة تقييم التهديد الذي يشكله الإرهابيون، ويدخل في ذلك التهديدات المحتملة للبرامج النووية المدنية. إن رغبة الإرهابيين في التضحية بأرواحهم في محاولات تنشر الموت والدمار على نطاق واسع، قد حثت على وعي أمني نووي جديد.

في حين يبقى التهديد بأن الإرهابيين سوف يحصلون على سلاح نووي أو على مواد تتعلق به يبقى هو الأشد خطورة، فإن تهديد جهاز التبريد الإشعاعي radioactive dispersal device (RDD) أو تخريب المنشآت النووية أو النقل النووي ينبغي أيضاً أخذه بالاعتبار بصورة جدية. إن العواقب المحتملة للتخريب عن طريق إطلاق مواد مشعة قد تؤثر على البلدان المجاورة، تشير إلى أبعاد تتخطى الحدود الوطنية للأمن النووي، على نقيض الإدراك الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.

وهكذا فالأمن النووي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يجب أن يأخذ بالحسبان احتمال مايلي: (أ) سرقة سلاح نووي بأكمله، (ب) سرقة مادة نووية لغرض صنع جهاز متفجر نووي بدائي بتورط أو من دون تورط إحدى الدول، (ج) سرقة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى لصنع جهاز RDD؛ (د) وأخيراً هجمات أو عمليات تخريب موجهة ضد مفاعل لتوليد الكهرباء أو منشأة لدورة الوقود أو مفاعل للأبحاث أو نقل نووي.

إن منع حدوث مثل هذه الأحداث يتطلب إجراءات شديدة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ولا شك بأن نظام أمن نووي مقبول دولياً، ينفذ باتساق وشمول في شراكة واسعة سوف يجعل من الصعب جداً ممارسة الأفعال الماكرة الحاقدة.

ما الذي تفعله الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA؟

لقد تبنت IAEA مقارنة متكاملة متعددة المسالك من أجل مساعدة الدول في تقوية منظومات أمنها النووي من خلال خطة شاملة من النشاطات للحماية من الإرهاب النووي. تغطي الخطة تدابير لمنع وكشف والرد على الأعمال الشريرة التي تتدخل فيها المواد النووية والمواد الأخرى ذات النشاط الإشعاعي. وهي تشمل خدمات استشارية وتقويمية وتدريب، بالإضافة إلى الدعم القانوني والتقني.

خطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الأمن النووي

إن ما تتمتع به IAEA من صلاحيات واختصاصات تقنية وخبرة واسعة وامتداد دولي يجعلها منظمة دولية مناسبة جداً لتساعد الدول على تحسين منظومات أمنها النووي مساعدة فعالة. ولواجهة تهديدات الأمن النووي بعد 11 أيلول/سبتمبر وتقديم المساعدة في الأمن النووي للدول، صادق مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس من عام 2002 على خطة للنشاطات من أجل الحماية من الإرهاب النووي وأعطت الأولوية العليا لتنفيذها المتناسق الفعال. تغطي الخطة ثلاثة خطوط دفاعية: المنع، والكشف والاستجابة، ملحقاً بفعاليات في دعم إدارة المعلومات والتنسيق.

قُدّر أن تنفيذ الخطة يتطلب 36 مليون دولار على الأقل تجمع معظمها من خلال مساهمات طوعية خصصت لصندوق الأمن النووي (NSF) يمول من خارج الميزانية. وكما حدث في كانون الثاني/يناير عام 2004، فقد تعهدت 24 دولة عضواً ومنظمة واحدة بمبلغ يزيد على 27 مليون دولار، سُلّم منها 18 مليون دولار تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الدول الأعضاء مساعدة عينية مهمة، تشمل تجهيزات، واستخدام منشآت، وخدمات، وخبراء دون كلفة لإنجاز الخطة.

تشمل المعالم الأساسية للخطة:

1 تقدير الحاجة

يدخل في قلب الخطة تقدير متطلبات الدول لتحسين الأمن النووي. فمنذ عام 2001 أنجزت الوكالة ما يزيد على 60 بعثة استشارية وتقويمية لمساعدة الدول على تحديد حاجات أمنها النووي وعلاجها. إن هدف البعثات بموجب الخدمة الاستشارية الدولية للأمن

النووي المنشأة حديثاً هو معالجة حاجات الدول عبر كامل طيف الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي. وتقدم التوصيات المتولدة عن هذه البعثات أساس المساعدة على الأمن النووي المستهدفة لاحقاً، من خلال برامج الوكالة IAEA أو من خلال دعم ثنائي الأطراف. ونتيجة لذلك، يمكن وضع خطة عمل مشتركة وبعيدة المدى لتحسين الأمن في الدولة المضيفة ومن أجل تنفيذ شراكات بين البلد المضيف والوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرامج الثنائية.

② التعليم والتدريب

يتطلب تعزيز الأمن النووي مجموعة من العاملين المعدّين إعداداً حسناً. تولي الوكالة IAEA أولوية كبيرة للتدريب الذي تقدمه في المجال الدولي والإقليمي والوطني، حسب المجالات المقصودة. كثير من المواضيع لا يصلح إلا في إطار وطني، مثل ورشات العمل على منهجية تهديد أسس التصميم design basis threat methodology. نظراً إلى حساسية المعلومات والموضوعات المتعلقة بالأمن. ومنذ عام 2001 أجرت الوكالة IAEA أكثر من 80 دورة تدريبية وحلقة دراسية وورش عمل، كان لها وقع إيجابي على تطوير الملاكات الوطنية من المختصين في الأمن النووي في الدول.

③ دعم الأدوات التشريعية

تعمل الوكالة بجد للوصول إلى تحقيق انضمام عالمي إلى الأدوات التشريعية الدولية الحالية لتعزيز الوقاية من الإرهاب النووي وتنفيذ هذه الأدوات، مثل اتفاقية الحماية المادية للمادة النووية (CPPNM)، ومجموعة قوانين السلوك من أجل سلامة وأمن المفاعلات، وبنود إضافية.

لدعم تنفيذ هذه الأدوات، تضع الوكالة وتقدم إرشادات وتوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، طوّرت وثائق تقنية داعمة في مجموعة من المواضيع المتعلقة بالأمن. وتتضمن هذه الوثائق منهجية تهديد أسس التصميم، وتحديد المناطق الحيوية، وتصنيف



المشاركون في دورة تدريبية تقيمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قبرص، يتعلمون طرائق مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة.

المنابع المشعة، وأمن المفاعل، والتوصيف الوظيفي لأجهزة الكشف، والوقاية من أعمال تخريب المنشآت النووية، ولزوم إعطاء التهديد "من الداخل" الاعتبار الواجب، وأمن تقانة المعلومات في المنشآت النووية، والاستعداد والرد على التصرفات الماكرة التي تتدخل فيها مادة نووية ومواد أخرى ذات نشاط إشعاعي. إن سلسلة الوثائق المتعلقة بالأمن النووي التي تصدرها الوكالة IAEA ستؤمن حاملاً يوصل منشورات الأمن النووي إلى جماهير أوسع من القراء والمستمعين.

④ التنسيق والتعاون

يُعدّ التعاون الدولي أساسياً لتحديد أفضل الممارسات لمحاربة الإرهاب والانتشار النوويين وتقاسم المعرفة وتعيين الموارد وتبادل المعلومات والإنذار المبكر. وتنسّق الوكالة عملها مع الدول أو مجموعات الدول، كالاتحاد الأوروبي الذي يقدم أيضاً دعماً أمنياً ثنائياً الأطراف، لكي تيسر تأمين الارتقاء بالوسائل لتحسين تجهيزات الوقاية المادية، وكذلك التجهيزات اللازمة للحاسبة، وكشف مهربي المواد النووية. ولمزيد من الدعم في محاربة الاتجار النووي غير المشروع، تؤمن الوكالة IAEA دعماً في التشريعات النووية للدول الأعضاء من أجل توصيف المواد المصادرة من خلال مختبرات مكرسة لهذه الغاية منتشرة في كل أرجاء العالم، والارتقاء بأدوات الكشف عن المواد المشعة في الاتجار.

تُعدّ المؤتمرات الدولية التي تقيمها الوكالة IAEA، مثل المؤتمر الدولي حول أمن المفاعل المشعة الذي عقد في فيينا، بالنمسا (مؤتمر هوفبرغ) في عام 2003، ومؤتمر البنى التحتية الوطنية للوقاية من الإشعاع الذي عقد في الرباط بمراكش، وسائل فعالة لمواجهة المواضيع الملحة في وضع دولي. وفي عام 2005 سيعقد أيضاً مؤتمر دولي حول الأمن النووي ككل بالإضافة إلى مؤتمر دولي حول سلامة وأمن المفاعل المشعة كمتابعة لمؤتمر هوفبرغ الذي عقد عام 2003.

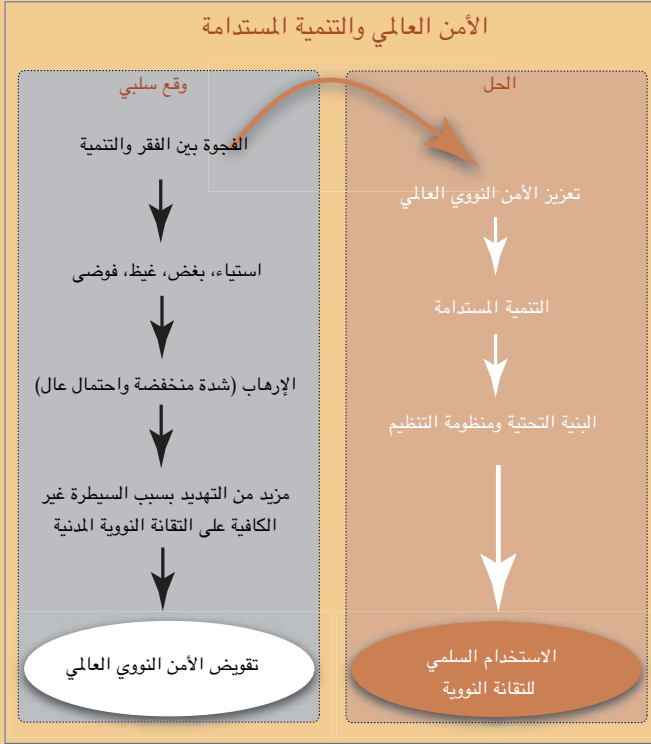
ولتعزيز التنسيق على مستوى دولي فإن الوكالة IAEA تشارك في اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي، وتعمل مع عدد من المنظمات الدولية، بما فيها البوليس الدولي (الأنتربول) والبوليس الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية، في مجال واسع من القطاعات من أجل الأمن النووي.

إقامة نظام متين

ينبغي تعزيز نظام الأمن النووي العالمي، الذي هو الآن في مرحلة مبكرة من تطوره. ويجب أن تشمل هذه العملية أمرين هما معالجة "البقع الساخنة" وإزالة "الوصلات الضعيفة".

يتركز التأكيد على إنجاز إطار للأمن النووي العالمي شامل وفعال يكون بمثابة نقطة مرجعية لجهود الدول من أجل دعم الوكالة. يجب أن يعطى الاهتمام الواجب لتعاون دولي وإقليمي في المساعي المبذولة للحماية من الإرهاب النووي. إنه لأمر أساسي أن يتم التعامل مع قضايا عدم الانتشار النووي والأمان النووي والأمن النووي على أساس شمولي ومتكامل كي يتحقق أعظم نجاح في الاستخدام السلمي والأمن والسليم للتقانة النووية.

مقاربة شاملة للأمن



له وقع إيجابي على الجهود المبذولة لمواجهة أسباب الإرهاب من جذورها وبذلك تُخفف التهديدات الموجهة ضد النشاطات النووية السلمية.

- (1) تعريف عمل الوكالة IAEA بشأن الأمن النووي الذي تبنته مجموعتها الاستشارية حول الأمن النووي.
- (2) قرار المؤتمر العام للوكالة IAEA. "الأمن النووي والإشعاعي: تقدم في تدابير الوقاية من الإرهاب النووي والإشعاعي".
- GC(47)/RES/8، أيلول/سبتمبر 2003.

لقد تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA مقاربة فكرية واسعة للأمن النووي عن طريق ملاحقة ومتابعة "الوسائل والطرق لانتقاء أعمال التخريب وكشفها والرد عليها، وسرقة المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والوصول غير المسموح به إليها أو نقلها غير القانوني، وكذلك بالنسبة للمنشآت المتعلقة بها".⁽¹⁾

وفي حين كان التعامل في الماضي مع القضايا المتعلقة بالأمن النووي والضمانات، وبصورة خاصة، الأمن النووي يتم مع كل منها على حدة، فإن التطورات الحديثة قد أوضحت تداولها وإمكان تآزرها. أقر المؤتمر العام للوكالة IAEA⁽²⁾ المنعقد عام 2003 مثل هذه الروابط وأشار، من جملة ما أشار إليه، إلى أن تقوية الأمان لمنابع النشاط الإشعاعي تساهم في تعزيز أمن مثل هذه المنابع. كما أشار أيضاً إلى أن اتفاقات الضمانات، والبروتوكولات الإضافية، وكذلك منظومات الدول في المحاسبة بشأن السيطرة على المواد النووية، تساهم في منع الاتجار غير المشروع، وردع وكشف التلاعب بالمواد النووية.

تعتمد كل من البلدان النامية والمتطورة على الإتاحة المستمرة للطاقة النووية وعلى حرية الوصول يومياً إلى المواد ذات النشاط الإشعاعي المستخدمة في الطب والزراعة والصناعة. إن الاستخدامات السلمية المتواصلة للمواد النووية والمواد المشعة ضرورية للتنمية المستدامة.

لقد أضحى من المسلم به على نطاق واسع أن التنمية واستخدام التقنية النووية يتطلبان إيلاء الاعتبار الواجب لصحة الإنسان وسلامته. ثمة الآن تحذيرات متصاعدة بأن هذه النشاطات تتطلب أيضاً الأمن الوافي لحمايتها من الأعمال الشريرة. لذا فإن الأمن النووي والتنمية المستدامة تخدم كل منهما متطلبات الآخر، وهما مطلبان مسبقان متبادلان مهمان. إن التركيز المتزايد على عملية التنمية المستدامة والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية المنصفة ودعم هذه الأمور يمكن أن يكون

تحديات كبرى

إن أمن نقل المواد النووية والمشعة يطرح مسائل إضافية ذات أهمية للمجتمع الدولي وتزداد هذه المسائل تعقيداً بالمواد التي تبدي كلا الخطرين الإشعاعي (الرادولوجي) والكيميائي. إن خصخصة صناعة الكهرباء النووية، وبناء أجيال جديدة من مفاعلات الكهرباء النووية، بالإضافة إلى منشآت دورات الوقود النووي الأخرى، تفرض مسؤوليات واسعة متعلقة بالأمن على القطاع الخاص.

ومن الواضح أيضاً أن الأمن النووي القوي والمحكم والمقبول دولياً، الذي يساهم في طريقة التوصيات المتدرجة المبنية على عواقب المخاطرة والاحتمال، يعد ضرورة لازمة للتنمية المستدامة التي تعد الاستفادة اليومية من الطاقة النووية والتطبيقات النووية جزءاً لا يتجزأ منها.

ثمة حاجة ملحة لتقييم وتعزيز نظام الأمن النووي العالمي. ويندرج تحت هذه الجهود الحاجة في العالم أجمع لضمان استخدام المواد النووية والمواد المشعة الأخرى في غير الأسلحة النووية. إن المخازن العديدة لوقود مفاعلات الأبحاث المحتوية على اليورانيوم عالي التخصيب، والتي يمكن أن تستخدم في جهاز تفجير نووي مرتجل، ينبغي أن تدرس في منظور النتائج المحتملة، لو وقعت هذه المواد في الأيدي الشريرة. وفوق ذلك، هناك العديد من مؤسسات البحث التي فيها مفاعلات أبحاث ومختبرات ومنشآت معالجة النفايات التي تطلب منها أن تعير مزيداً من الانتباه لمسائل الأمن.

خلال أهداف وخطط عمل طويلة الأمد، سيتم تيسير تنسيق الموارد المتوفرة للوكالة، بموجب برامج دعم ثنائية أو متعددة الأطراف. إن التوصيات والإرشادات الخاصة بالأمن النووي التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA ستقدم النقاط المرجعية اللازمة للدول، عندما تقرر أهدافها الخاصة بها من أجل الأمن النووي في بلدانها.

إن إقامة نظام أمن نووي عالمي تتطلب عملاً متفقاً عليه بين كل الدول. لذا فإن الوكالة IAEA تدعو كل الدول إلى المشاركة في السعي لتقوية الأمن النووي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بلجوئها إلى أفضل استخدام لخدمات الوكالة الخاصة بالأمن النووي وبمساهمتها فيها بموارد مالية وعينية. ومن الأمور الأساسية أن يتم التعامل مع مسائل الانتشار النووي والاستخدام الآمن والسليم للتقانة النووية بأسلوب شمولي تازري بغية تحقيق أكبر قدر من النجاح.

هل يكفي ما يجري من عمل؟

لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات مهمة ليزيد كثيراً من صعوبة محاولة أي إرهابي أو مجرم استخدام المواد النووية والمشعة للتسبب في الموت والدمار والهلع.

ومع ذلك، هل يكفي ما يجري عمله؟ إن النتائج المترتبة عن انفجار جهاز نووي بدائي crude واحد ستكون مفعجة، وقد توقف عواقب تخريب منشأة نووية واحدة تطوير التقانة النووية للأغراض السلمية إلى الأبد، ومن ثم تعيق التطوير الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من أن جهاز التبريد الإشعاعي (RDD) قد لا يسبب دماراً شاملاً، إلا أن الفوضى والهلع اللذين يسببهما انفجار مثل هذا الجهاز، وتلوث البيئة الواسع الذي لا يمكن تحاشيه، وتأثيره فيها، كلها أمور لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

إن كارثة تشيرنوبل التي حصلت منذ ثمانية عشر عاماً أيقظت العالم على حقيقة أنه يجب تعزيز نظام الأمن النووي العالمي. وتتوفر حالياً للمجتمع الدولي فرصة لاتخاذ تدابير استباقية، لتوقي وقوع أي حادث نووي شريـر وفاجع، قد يوقف استخدام التقانة النووية في المستقبل لصالح البشرية. ليس هناك مكان للتسليم والرضا.

المؤلفان: توميهيرو تانيغوشي هو نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس قسم السلامة والأمن النوويين. أنيتا نلسون رئيس مكتب قسم الأمن النووي.

E-mails: T.Taniguchi@iaea.org

A.Nilsson@iaea.org

يتطلب الأمن النووي العالمي مقاربة كلية متعددة المسالك، فهي تشمل جهوداً لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتعلقة بها وحماية التجهيزات والتقانات الحساسة والتحكم في المنابع المشعة منذ بدايتها إلى نهايتها، وكشف الأعمال الخبيثة الحقودة التي تتدخل فيها مواد نووية ومواد مشعة أخرى، والاستعداد العاجل والعرضي للرد على عواقب أي من هذه الأعمال وتخفيفها.

إقامة نظام أمن نووي عالمي

تتألف مرحلة الذروة من نظام الأمن النووي العالمي من الاتفاقية CPPNM ومجموعة قوانين السلوك code of conduct من أجل سلامة وأمن المنابع المشعة. وتتميز اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية بمساهمتها في الأمن النووي. وبالمثل، فإن اتفاقية الأمن النووي، واتفاقية الإنذار المبكر عن الحادث النووي، واتفاقية المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (راديلوجي)، والاتفاقية المشتركة حول السلامة في تدبير الوقود المستهلك وحول السلامة في تدبير النفايات المشعة، يعترف بها كمكونات مهمة للإطار المؤسسي.

ويلاحظ أن الاتفاقية CPPNM هي واحدة من اثنتي عشرة اتفاقية كانت قد عرفت بمساهمتها في اتقاء الإرهاب، وبناءً على ذلك، فإن وجود اتفاقية CPPNM معززة سيقوي بشكل ملحوظ نظام الأمن النووي العالمي. إن المقترحات التي قدمتها مجموعة الخبراء القانونيين والتقنيين المفتوحة لتعديل الاتفاقية CPPNM، تشمل توسيعاً لهدفها ونظرتها حتى تتضمن: حماية المادة النووية أثناء استخدامها وتخزينها ونقلها، وحماية المنشآت النووية من أعمال التخريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ العالمي لمجموعة قوانين السلوك من أجل سلامة وأمن المنابع المشعة سوف يعزز أيضاً نظام الأمن النووي.

إن نظام الأمن العالمي لا يكون جيداً إلا بجودة أضعف وصلة فيه. ويتطلب التخلص من "الوصلات الضعيفة" أعلى درجات الانتباه. ومن الأمور الأساسية العمل على خلق كتلة حاسمة من الموارد الفكرية والمؤسسية في دول، ستصبح قادرة على تقديم الكفاءات اللازمة لإرساء منظومات أمن نووي قوية والحفاظ عليها وتيسير تنفيذها. يُعدّ التعاون بين السلطات الوطنية المعنية مفتاحاً لتشكيل شبكات وطنية فعالة. إن التآثر المعزز بين الحكومات والمؤسسات غير الحكومية سيسهل تبادل الأفكار الجديدة ويزيد من الإدراك الجماهيري للتهديدات التي تستهدف الأمن النووي للشعوب. إن وجود شبكات بين حكومية (حكومية بينية) فعالة سيدعم الحوار البناء حول الأمن النووي.

ستعمل الوكالة على إرساء علاقات طويلة الأمد مع البلدان كي تقدم المساعدة والدعم لجهودها من أجل تحسين منظومات أمنها النووي للوصول إلى الهدف الكلي المتوقع في أمن نووي معزز. ومن